

قراءة سوسولوجية حول مسألة المشاركة السياسية

المجتمع الجزائري نموذجا.

**Sociological reading on the issue of political participation
Algerian society model**

رحو منصور / rahomansour@yahoo.com/

جامعة وهران 02 محمد بن أحمد

مراضي مصطفى / mmordi1950@yahoo.fr

جامعة وهران 02 محمد بن أحمد

تاريخ الاستلام: 2019/08/15 تاريخ القبول: 2019/08/28 تاريخ النشر: 2019/10/09

ملخص

ضمن هذا العمل البحثي نحاول الاقتراب من موضوع أزمة المشاركة السياسية في المجتمع الجزائري، بوصفه موضوعا ذو أهمية متزايدة نظرا للأحداث المتعاقبة التي شهدتها المجتمع الجزائري، وكذلك بالنظر إلى خصوصية هذا الأخير ، ليس السياسية فحسب بل الاجتماعية والاقتصادية كذلك، الأمر الذي ساهم في إثراء القراءة السوسولوجية التي نرغب في تقديمها، وذلك اعتمادا على السياق السوسيو-تاريخي الذي تشكلت من خلاله أزمة المشاركة السياسية في المجتمع الجزائري، وكذلك عينة من المفاهيم المفصلية التي سترافق بالضرورة مشكلة البحث والقراءة السوسولوجية بصفة عامة والتي تؤسس لها في هذا البحث.

الكلمات المفتاحية: المشاركة، المشاركة السياسية، أزمة المشاركة السياسية، الشباب.

Abstract

Within this research we try to approach the subject of the crisis of political participation in Algerian society, as a subject based on the increasing importance given the successive events witnessed in Algerian society, as well as in view of the specificity of the latter in itself, not only politics but also social and economic, which contributed to the enrichment of the sociological reading, which we provided, depending on the context of the historical Inflect-formed from which the crisis of political participation in Algerian society, as well as a sample of the hinge concepts which necessarily accompany the research problem sociological reading in general we are setting up in this search.

Keywords : participation, political participation, the crisis of political participation, young people

المؤلف المرسل: rahomansour@yahoo.com/

مقدمة

لا شك أن المشاركة السياسية أصبحت تشكل البنية التحتية المفضية إلى استقرار المجتمع، ليس في المجتمعات الحديثة فحسب؛ بل وكذلك المجتمعات الأقل حداثة، والتي هي في الغالب ديمقراطية شكلا أو مضمونا، حيث لا يمكنها الاستمرار ككيان سياسي في غياب المشاركة السياسية التي تعتبر بمثابة الداعم الذي يمنحها التزكية، وعليه فان عدم حضورها بأي شكل من الأشكال المتاحة يؤذن بوقوع أزمة المشاركة السياسية. وبناء على ذلك نحاول الحديث عن المجتمع الجزائري في ظل الانقطاع الذي عرفته المشاركة السياسية خلال فترات متفاوتة.

أولاً: البناء المفاهيمي لأزمة المشاركة السياسية

يقتضي الحديث عن مفهوم أزمة المشاركة السياسية وضع هذا الأخير ضمن قراءة تفكيكية، لیتم موازاة مع ذلك النظر في دلالة مصطلح المشاركة بشكل منعزل وبعده النظر في دلالة مصطلح المشاركة السياسية، حتى إذا تم ذلك يمكن تدليل كل صعوبة تعتری فهم ماهية مصطلح أزمة المشاركة السياسية ككل.

1- مصطلح المشاركة

يعد مصطلح المشاركة مصطلحاً مرناً، وذلك بالنظر إلى استعماله التي تنهض على أشكال خلافية، تتحدد بالنظر إلى السياق الذي يوظف فيه، سواء كان اجتماعياً، سياسياً، اقتصادياً أو ثقافياً... الخ، "فكلمة المشاركة Participation مشتقة من اسم المفعول للكلمة اللاتينية Participar ويتكون هذا المصطلح اللاتيني من جزأين، الأول Pars هو بمعنى جزء Pars. والثاني هو بمعنى Compar وهو يعني: القيام بدور، وبالتالي فان مصطلح المشاركة يعني القيام بدور."¹

فضلا عن ذلك، يمكن تعميق النظر في مصطلح المشاركة لتصبح "تلك الجهود المشتركة حكومية أو أهلية، في مختلف المستويات لتعبئة الموارد الموجودة أو التي يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية وفقاً لمخطط مرسوم وفي حدود السياسة الاجتماعية للمجتمع."² كما يرى بعض المهتمين بالمشاركة أن هذه الأخيرة "تشير إلى المساهمة في النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية، على اعتبار أن المجتمع تربطه هذه النواحي الثلاثة معا."³ إذن فمصطلح المشاركة يعد مصطلحاً مضافاً على اعتبار أنه متعدد التوضعات، حيث تحيل القراءات المتوفرة إلى مستوى التعايش الذي يتمتع به هذا المصطلح، حيث يتعايش مع البيئة السياسية كما الاجتماعية والاقتصادية وبيئات أخرى.

2- المشاركة السياسية

يقتضي الحديث عن المشاركة السياسية في الوهلة الأولى صياغة البنية المفاهيمية بشكل عام، حيث تعني "توفير الفرص لأخذ دور في النظام الديمقراطي للدولة، ومن خلاله تتاح الفرص للمواطنين لكي يعبروا عن آرائهم أو يصوتوا أو يشجعوا اتجاهها سياسياً معينا، أو يحشدوا قواهم حول قضايا سياسية خاصة بهم."⁴

في سياق الحديث عن المشاركة السياسية تبرز اتجاهات معينة ينفرد كل منها بوجهة نظر معينة، فالأول يشير إلى أنها تعبر عن الأنشطة التي هدفها التأثير في السياسة العامة للدولة، ومنها اختيار الحكام، وفي هذا الشأن يرى صامويل هنتغتون وجون نيلسون أن المشاركة السياسية هي "النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء كان هذا النشاط فردياً أو جماعياً منظماً أو عفويّاً متواصلاً أو متقطعاً سلمياً أو عنيفاً شرعياً أو غير شرعي، فعلاً أو غير فعال."⁵ ويتدعم هذا التصور بما تضيفه دائرة معارف العلوم الاجتماعية 1967 حيث ترى أن المشاركة السياسية هي "تلك الأنشطة الإرادية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع في اختيار حكاهم وصياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أي إشراك الفرد في مختلف مستويات العمل والنظام السياسي."⁶

في مقابل وجهات النظر السابقة، يضيف كل من ماكريديس Macridis وبراون Brown أن المشاركة السياسية هي تلك "الأنشطة الإرادية المشروعة التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية اختيار الحكام أو التأثير في القرارات التي يتخذونها."⁷

بهذه الكيفية تتضح عينة من المعالم التي ينهض عليها مفهوم المشاركة السياسية، أما هذه الأخيرة ضمن الاتجاه الثاني فيجسد في إطارها الفرد دوراً في الحياة السياسية، حيث يشير هذا النوع من المشاركة أنها "تلك الأنشطة التي يقوم بها أفراد المجتمع بهدف التأثير في العملية السياسية ومن مظاهرها: التصويت، وحضور المؤتمرات والندوات، ومطالعة الصحف وبيانات الأحزاب وبرامجها، والاتصال بالجهات الرسمية، والانخراط في المؤسسات الوسيطة مثل الأحزاب والنقابات، والترشح للمناصب العامة، وتقلد المناصب السياسية."⁸

وهي فضلاً على ذلك "العملية التي يلعب من خلالها الفرد دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون له الفرصة ليشترك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع. وأفضل الوسائل لتحقيق وانجاز هذه الأهداف."⁹ ولتعميق معناها نضيف أن المشاركة السياسية هي "مجموعة النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيراً على سير المنظومة السياسية."¹⁰ على ضوء الاتجاه الثالث تنهض المشاركة السياسية على أبعاد عامة ومتسعة لتشمل كل عمل سياسي، وفي هذا الإطار فإن المشاركة السياسية هي "محاولة التأثير على توزيع المصالح العامة."¹¹ وفضلاً عن ذلك فهي تعني "انشغال المواطن بالمسائل السياسية داخل نطاق مجتمعه، سواء كان هذا الانشغال عن طريق التأييد أو الرفض أو المقاومة أو التظاهر... الخ."¹² وهي كذلك "المشاركة في كافة مجالات الحياة."¹³

أما الاتجاه الرابع فتقتصر ضمنه المشاركة السياسية على الفعل الانتخابي فحسب، فهي وفق هذا الاتجاه "مشاركة الفرد في كافة المناسبات الانتخابية التي تجريها الدولة."¹⁴ وفي تعريف آخر تشير إلى "حرص الفرد على أن يكون له دور إيجابي في الحياة السياسية من خلال المزاولة الإرادية لحق التصويت والترشح للهيئات المنتخبة، أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين بالانضمام إلى المنظمات الوسيطة"¹⁵

يجب الانتقال من الحديث عن المشاركة السياسية من حيث بنية المفهوم إلى تعميق معناها، ولأجل هذا الغرض نستحضر تصوراً آخر يتعلق بأشكالها وهي في الغالب ثلاثة مستويات، "مشاركة منظمة تكون في إطار مؤسسات أو تنظيمات قائمة تشكل حلقة الوصل بين المواطن والنظام السياسي عن طريق أجهزة تقوم بمهمة تجميع ودمج المطالب الفردية المعبر عنها وتحويلها إلى اختيارات سياسية عامة في إطار برامج محددة تقوم بها الأحزاب السياسية والنقابات، والاتحادات المهنية، والمجالس المنتخبة، ومشاركة مستقلة يقوم بها المواطن بصفة فردية بحيث تكون له حرية مطلقة في تحديد نوع مشاركته ودرجتها ويكون مخيراً في أن يشارك أو لا يشارك، وفي المستوى الثالث مشاركة ظرفية تتم في المناسبات وتضم غير النشطين وغير المؤطرين سياسياً من الجمهور أي عامة الناس."¹⁶

3- مفهوم أزمة المشاركة السياسية

لا تزيد أزمة المشاركة السياسية في الغالب عن كونها مؤشرا عن خلل وظيفي يعتري الحقل السياسي بشكل عام لأي مجتمع بناء على عدة عوامل، فهي، فضلا على ذلك، تشير "إلى تدني معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية نظرا للحواء الصفوة إلى وضع العراقيل أمام المتطلعين إلى المشاركة".¹⁷

لتعميق معنى أزمة المشاركة السياسية نأتي إلى ذكر عينة من الحالات التي تعد مؤشرا صادقا لها ومنها "ظهور جماعات تطالب بإشراكها في الحكم، عدم استجابة الجماعة الحاكمة إلى مطالب القوى الاجتماعية الصاعدة، عجز النظام عن سد الاحتياجات المتعلقة بالمشاركة السياسية لجزء كبير من أبناء المجتمع، ولا ترجع هذه الأزمة لسبب بعينه بل أن هناك العديد من العوامل التي تتداخل لتشكيل هذه الأزمة، وهي في حقيقة الأمر جزء من حلقة متصلة ببعضها من الأزمات التي تعاني منها كثير من الدول وخصوصا في الواقع العربي، مثل أزمة الشرعية، وأزمة الهوية، وأزمة التوزيع، وأزمة التدخل، وأزمة التكامل".¹⁸

ثانيا- أزمة المشاركة السياسية في المجتمع الجزائري

كيف نقرأ التشكل البنوي لأزمة المشاركة السياسية في المجتمع الجزائري؟ وما هي البنيات المتحركة فيها؟ تحيل مسألة أزمة المشاركة السياسية في المجتمع الجزائري إلى استحضر النظام السياسي في الجزائر، كما يفضي هذا الأخير بدوره إلى الحديث عن نظام آخر أكثر شمولية يضم العديد من الدول المنضوية تحت مسمى: دول العالم الثالث، في إفريقيا كما في آسيا وأمريكا اللاتينية يتمثل في النظام البطريركي الذي ينسحب وجوده على النظام الجزائري هو الآخر في مرحلة من مراحل تشكله.

فالنظام البطريركي أو ما يصطلح عليه بنظام السلطة الأبوية يعد نظاما يتجسد في سلطة الرجل السياسية، حيث يبدي هيمنته على بنيات مترامية الأطراف، فمن السياسي إلى الاجتماعي مرورا بالاقتصادي والثقافي إلى غاية الديني. فالبطريركية الأبوية تنسحب هيمنتها على كل ما له علاقة بالسلطة السياسية. فهي فضلا على ذلك "نظام قديم يعود إلى الممالك القديمة التي كانت تدعي أن الدولة وكل الأشخاص الذين يعيشون فيها ملك للملك".¹⁹

أما عن علاقة النظام السياسي في الجزائر بالبطريركية، فهو يحيل إلى اعتبار هذه الأخيرة سمة تواترها القادة الجزائريون تاريخيا وهذا من قبيل الدول التي تداولت على حكم الجزائر عبر التاريخ، مع ذلك فهي تعتبر شكلا من الأشكال التي مورست بها السياسة وأديرت بها السلطة وشؤونها. أما البطريركية من زاوية أخرى فلا تزيد في الغالب عن كونها تمهيدا لنشوء ما يعرف بالأنظمة الزبائنية.

تعد الأنظمة الأبوية في الأصل كمرحلة تمهيدية لعبور معين في السلطة وطرائق ممارستها، وما النظام الزبائني الذي يسيطر عليه المركز المتمثل في شيخ القبيلة/الرئيس وعصبيته في مقابل المحيط أو ما يعرف بالهامش المتشكل من أفراد القبيلة/الشعب إلا مؤشرا عن مرحلة انتقالية تمارس بداخلها الأبوية من جديد، وهو من منظور بعض القراءات تعبير عن

حادثة غير مكتملة، الأمر الذي يدعو إلى استحضار فكرة أن الزبائنية تعد من الكيفيات التي يدير بها الآخر الغربي شؤونه في السلطة وقد تم تكيفها مع بنيات ليس فحسب سوسيوسياسية واقتصادية بل كذلك ثقافية ودينية أصيلة ومحلية.

انطلاقاً من الفكرة السابقة فقد نتج وضع سياسي باطولوجي عجز في سياقه المركز في الدول المتخلفة عن هيكلته ذاته، إلى غاية أن تشكلت ملامح مجتمع سياسي مكتظ بالتناقضات، وقد تمخض موازاة مع ذلك "وجود بناء بيروقراطي يتماشى مع ثقافة مجموعة بدل ثقافة مجتمعية."²⁰

يرتبط الحديث عن البطريكية وبعدها الزبائنية كأشكال تمارس بها السلطة بلفت النظر إلى كون الجزائر على الأقل بعد الاستقلال أنطولوجياً شهدت انسلاخاً عن الأنظمة السابقة، حيث كان ذلك ضمن ثورتين، الأولى ثورة التحرير التي تحررت فيها الجزائر من نظام المستعمر الفرنسي، أما الثانية فكانت متمثلة في أحداث 05 أكتوبر 1988 حيث كانت تمهيداً لمرحلة التداول على السلطة.

يشكل الحدث الأول المتمثل في ثورة التحرير كمحاولة لكسر الهيمنة الفرنسية على الجزائر شعباً ودولة، أما أحداث أكتوبر 1988 فشهدت نفس مستوى الاندفاع الذي كان في ثورة التحرير، وذلك لرغبة الشعب الجزائري التمرد على هيمنة الحزب الواحد، حيث كانت الأحداث المذكورة مؤذنة بدخول الجزائر مرحلة التداول على السلطة والتعددية الحزبية والنقابية والإعلامية.

موازاة مع الحديث عن مسألة التداول على السلطة تتضح بامتياز ملامح أزمة المشاركة السياسية في المجتمع الجزائري، والتي يمكن الحديث عنها في إطار مرحلتين: الأولى قبل التعددية السياسية والثانية بعدها. فوفق قراءات سوسيولوجية وأخرى سياسية؛ فإن الجزائر في الفترة التي أعقبت الاستقلال شهدت نظاماً سياسياً هجيناً، لم يستقر على أعراف واضحة في ممارسة السلطة، الأمر الذي أدى إلى احتدام الصراع السياسي الذي تعددت جبهاته، حيث كان الحقل السياسي "مغلقاً من قبل الجبهة التي تسيطر عليها العناصر العسكرية المتعددة والتكنوقراط."²¹ بناءً على ذلك يختفي مصطلح المشاركة السياسية خلف ما يمكن تسميته بالتعبئة السياسية بوصفها السمة البارزة للنظام السياسي الجزائري في الفترة المذكورة، وفي مقابل ذلك تتضح بشكل متزايد ملامح أزمة المشاركة السياسية.

ما يلفت النظر حول النظام السياسي للجزائر بعد المرحلة التي أعقبت الاستقلال أنه بقي مغلقاً كإحماً لكل مبادرة تتوخى الانفتاح والاستقلالية. وقد شهدت المرحلة المذكورة محاولات متكررة أفضت إلى إنشاء العديد من الجمعيات وبخاصة في السبعينيات في تلك المرحلة التي تمخضت عن صدور قانون 5 / 1987، الذي تم تعديله في فبراير بمرسوم 66 / 1988 الذي نصَّ على إنشاء الجمعيات.

إن أزمة المشاركة السياسية التي شهدتها الجزائر في مرحلة ما بعد الاستقلال، وان ظهرت معالمها بمستويات متفاوتة، إلا أن عوامل معينة أفضت إلى إقصائها، ومنها بالتحديد مسألة الوفرة المالية للجزائر في تلك الفترة المتأتية من

عائدات تصدير المحروقات أي أن أزمة المشاركة السياسية في الجزائر ارتبطت بالوضع الاقتصادي الجيد الذي أخفى معالمها، " لكن طرحت نفسها كأزمة وعانى منها النظام السياسي مع تدني عوائد النفط وتدهور الوضع الاقتصادي".²² إلى جانب ذلك تُحضر عوامل أخرى عملت على تفعيل أزمة المشاركة السياسية في الجزائر على الأقل في المرحلة المذكورة، ونذكر منها تحديدا مسألة الشرعية الثورية والتاريخية، التي تعد في نظر بعض الباحثين أنها فقدت مفعولها في حضور جيل ما بعد الاستقلال.

بالكيفية السابقة تم الحديث عن أزمة المشاركة السياسية في فترة الحزب الواحد بشكل غير مفصل، أما عن المرحلة التي أعقبتها ونقصد التعددية السياسية فقد تم التأثيث لها في بداية الأمر بتهيئة فضاء المشاركة السياسية بكيفية متدرجة، وذلك بإصدار مراسيم وقرارات متتالية استهدفت تفعيل حرية العمل السياسي وتعدديته، ومنها المادة (40) من دستور 1989 حيث نصت على أن "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به".²³

بعد أن كسب المواطن الجزائري في مرحلة التعددية السياسية حرية إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، توالى عملية إصدار المراسيم التي تقنن مكسب حرية الممارسة السياسية وتوالى موازاة معها عملية إنشاء الجمعيات، حيث تضمن دستور 1989 مواد تنظيمية أخرى منها المادة 35 التي تنص على "حرية الإبداع الفني والعلمي"، والمادة 36 التي تنص على حرية التعبير وتأسيس الجمعيات وعقد الاجتماعات"، إلى غاية صدور قانون ديسمبر 1990 الذي يبيح نهائيا إنشاء الجمعيات.

مهّدت المراسيم التي أفرزها دستور 1989 وتممها قانون 04 ديسمبر 1990 إلى بروز ظاهرة تأسيس الأحزاب السياسية، حتى أصبحت تقليدا يمارسه رجال السياسة في الجزائر، ومع ذلك لم تتراجع السلطة عن التقنين الدائم للأحزاب السياسية، ومن شاكلته القانون العضوي الذي صدر في مارس 1997 حيث "يحدد المسلكيات التي يجب على كل حزب التقيد بها في مادته الثالثة، ومنها عدم استغلال مكونات الهوية الجزائرية المتمثلة في الإسلام والعروبة والأمازيغية واحترام مبادئ ثورة نوفمبر 1954 إلى جانب احترام الحرية العامة والوحدة الوطنية وتبني التعددية السياسية".²⁴

إن تشكل وتعدد الأحزاب السياسية في مرحلة التعددية بقدر ما مهّد إلى امتلاك مكسب المشاركة السياسية الذي حرم منه المواطن الجزائري لعقود طويلة، بقدر ما كان مؤذنا بميلاد أزمة المشاركة السياسية في مرحلة التعددية، والتي ساهمت في تفعيلها عوامل خلافية، نذكر منها غياب تداول النخبة والمثقفين على السلطة والاستمرار بقاءها في يد القوى السياسية السابقة.

يستدعي إثراء الطرح حول مظاهر أزمة المشاركة السياسية في الجزائر حضور عينة من المظاهر التي ترافق الأزمة المذكورة، والتي نذكر منها "غياب التطابق بين المبادئ الإيديولوجية والمواقف والبرامج والنصوص القانونية مع الممارسات السياسية الملموسة التي صاحبها تفشي الفساد الإداري والسياسي، فضلا عن مشاركة شكلية موسمية غير فعالة من قبل

القوى السياسية، حيث لا تظهر الأحزاب إلا أثناء العملية الانتخابية بهدف تأدية أدوار معينة أو الحصول على الربح الانتخابي".

ومن المظاهر المرافقة لأزمة المشاركة السياسية في المجتمع الجزائري إقصاء فئة الشباب، "حيث يلاحظ سيطرة الشيوخ على المناصب القيادية وبالتالي غياب التجديد والحيوية لتحريك العمل السياسي وضعف المشاركة في أوجه النشاط الاجتماعي الأخرى وفي المجالات غير السياسية للحياة الاجتماعية، ذلك أن مثل هذه المشاركة تؤثر في اتجاهات الأفراد نحو النظام السياسي والعملية السياسية، كما يمكن الحديث عن ضعف الحراك الاجتماعي وعزوف المثقفين، إلى جانب المقاطعة الانتخابية." ²⁵

خاتمة

بناءً على ما سبق فإن أزمة المشاركة السياسية في المجتمع الجزائري مرتبطة أساساً بالخيارات السياسية للنظام الحاكم عبر فترات متعاقبة. فبالرغم من الأوضاع الاقتصادية التي كانت تسمح بالتأثير لواقع اجتماعي بعيداً عن أية أزمات اجتماعية في المستوى الأول، خاصة ضمن المرحلة التي أعقبت الاستقلال، إلا أن ذلك لم يفضِ إلا لإنتاج واقع اجتماعي تغلب عليه ميزة الهشاشة.

وفق هذا المنظور فإن ذلك يفضي بامتياز إلى تعميق الهوة بين أغلب فئات الشعب والنظام السياسي الذي يختار ما يناسبه ويقصي اهتمامات الشعب التي لا تزيد عن كونها مطالب اجتماعية كالسكن والعمل... الخ، فضلاً على ذلك فإن من أبرز ملامح أزمة المشاركة السياسية في المجتمع الجزائري إقصاء فئة الشباب من أهم المناصب السياسية وحصر هذه المشاركة في مناصب ليست على قدر هائل من الأهمية. وبالتالي يتمخض عن المكونات البنيوية للأزمة المذكورة بروز معالم التناقض الفاضح بين ما هو سياسي وما هو اجتماعي في المجتمع الجزائري.

قائمة الإحالات

- 1- محمد، السيد عتران. دور الاتصال في المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية دراسة تطبيقية على مصريتين، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام: جامعة القاهرة، ص 44
- 2- أحمد، كمال أحمد. تنظيم المجتمع: مبادئ وأسس ونظريات. ج1. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ص 281.
- 3- غريب، سيد أحمد عبد الباسط. مجتمع القرية: دراسات وبحوث الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية، 1987، ص 283
- 4- محمد، سيد فهمي. المشاركة السياسية والاجتماعية للمرأة في العالم الثالث. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2004، ص 69.
- 5- ثامر، كامل الخرزجي. النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في إستراتيجية ادارة السلطة عمان: دار مجدلاوي، 2004، صص 181، 182.
- 6- Jacques Lagroye. Sociologie politique. Edition dalloze, 2002, p.254.
- 7- طارق، محمد عبد الوهاب. سيكولوجية المشاركة السياسية. القاهرة (مصر): دار غريب للطباعة والنشر، 1999، ص 12.
- 8- منصور، مرقومة. "المجتمع المدني والثقافة السياسية المحلية في الجزائر بين الواقع و النظرية"، 2011، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص أفريل، ص 302.
- 9- عبد الهادي، الجوهري وآخرون. دراسات في علم الاجتماع السياسي. أسبوط. مكتبة الطليعة، 1979، ص 15.

- 10- فليب، برو. علم الاجتماع السياسي. ترجمة: محمد عرب صاصيلا. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1989، ص 301.
- 11- سليم، العزي. المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العلم الثالث: دراسة تحليلية نقدية. المركز الثقافي العربي، 1987، ص 186.
- 12- إسماعيل، علي سعد. قضايا علم الاجتماع السياسي. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1981، ص 191.
- 13- المرجع نفسه، ص 192.
- 14- فتحى، الشرفاوي. الأبعاد النفسية للمشاركة الشعبية: دراسة في مجال الانتخابات والدعوة لتنظيم الأسرة. رسالة دكتوراه، كلية الأدب، جامعة عين شمس، ص 49.
- 15- داود، الباز. حق المشاركة في الحياة السياسية. القاهرة، دار الفكر الجامعي، 2000، ص 358.
- 16- لعجال أعجال محمد أمين. "إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر (بسكرة)، العدد الثاني عشر، نوفمبر، 2007، ص 244، 245.
- 17- مصطفى الصوفي، الجماعات المحلية والتنمية. مأخوذ www.safipness.com/imdexphp
- 18- نبيل، السمالوطي. بناء القوة والتنمية السياسية. في كتاب أحمد وهبان: التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، القاهرة: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000، ص 106.
- 19- Sous la direction de renégallissot. Populisme au tiers monde. Paris : édition l'harmatant, 1997, p.220.
- 20- B. badie. Le développement politique. Paris : édition economica, 5^{eme} édition, 1994, p.192.
- 21- خميس، حزام والي. إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: تجربة الجزائر. بيروت: مركز الدراسات العربية، 2001، ص 159.
- 22- ناجي، عبد النور. أزمة المشاركة السياسية في الجزائر: دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية. دراسة غير منشورة. جامعة باجي مختار، عنابة، 2008.
- 23- دستور 32 فيفري 1989، المادة (40).
- 24- المداح، محمد علي. الجزائر بين الإسلام والتعدد الديمقراطي. مجلة السياسة الدولية. العدد 103، يناير. 1991، ص 33.
- 25- ناجي عبد النور. المرجع السابق.